



مركز
الدراسات
الاستراتيجية

مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

صفقة القرن

صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ استنكر قرار الإدارة الأميركية بإلغاء الفصالية الأميركية التي تعمل في مدينة القدس وفي خدمة الشعب الفلسطيني لمدة ١٧٥ عاماً أي منذ ١٨٤٤، ودمجها مع ما يسمى السفارة الأميركية في القدس؛ واعتبر القرارات الأميركية والإسرائيلية جزءاً لا يتجزأ مما يسمى صفقة القرن الهادفة إلى تدمير المشروع الوطني الفلسطيني، بما في ذلك تجسيد استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وحل قضايا الوضع النهائي كافة وعلى رأسها قضية اللاجئين استناداً للقرار الأممي (١٩٤) والإفراج عن الأسرى؛ ودعا المجتمع الدولي التصدي لهذه القرارات ورفضها، حفاظاً على القانون الدولي والشرعية الدولية، أمام هذه الانتهاكات الخطيرة.

الجنرال احتياط عاموس يدلين، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، رأى أنه في إثر فشل مبادرة جون كيري، وزير الخارجية الأميركي السابق، أقصيت العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين إلى الهامش، واستدرك قائلاً إنه يبدو الآن أن ٥ سنوات من الجمود السياسي تقترب من نهايتها، في ضوء بعض الإشارات الصادرة من طرف كلٍ من واشنطن، ووارسو، وموسكو، والرياض.

وشدّد الجنرال يدلين، وهو اليوم رئيس مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، التابع لجمعة تل أبيب، شدّد على أن مفتاح فهم المقاربة الصحيحة حيال العملية السياسية يكمن في استبطان الواقع المعقّد، فمن جهة يُعتبر الوضع القائم (الستاتيكي) مصطلحاً خيالياً، نظراً إلى حقيقة أن الديناميكية في الميدان غير متوقفة، وفضلاً عن قدرة هذه الديناميكية على إنتاج أزمة أمنية حادة في غزة أو في يهودا والسامرة، أي الضفة الغربية، في المدى القصير، فإنّها يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى قيام دولة واحدة ثنائية القومية.

ومن جهة أخرى، تابع يدلين، فإنّ الأوهام بشأن القدرة على الوصول إلى تسوية إسرائيلية - فلسطينية من خلال المفاوضات لا تستند إلى أيّ أساس في صورة الوضع الحالية على الساحة الفلسطينية، وأردف قائلاً: واجهت التسريبات بشأن خطة السلام الأميركية المعروفة باسم "صفقة القرن"

تكذيباً خجولاً من طرف المبعوث الأمريكي الخاص جيسون غرينبلات الذي انضم إلى زميله في الطاقم جاريد كوشنير في مؤتمر وارسو، إذ حاول أن يقنعا الدول العربية البراغماتية بتأييد خطتهما، كما أكد. وطبقاً لأقواله، فإن ما يبدو إلى الآن أن الجانبين المعنيين بهذه الخطة بشكل مباشر، الفلسطينيون وإسرائيل، مترددان في التجاوب معها؛ فقد رفض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذهاب إلى مؤتمر وارسو، وبدلاً من ذلك اتجه نحو ٣ قنوات أخرى: في قطاع غزة يحاول أن يتسبب باندلاع مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحركة "حماس" من خلال تشديد العقوبات ضد القطاع، وفي موسكو حاول مندوبو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إجراء مصالحة بين "فتح" و"حماس" التي ترفض حتى الاعتراف بإسرائيل في خطوط ١٩٦٧، وفي الرياض التقى عباس العاهل السعودي الملك سلمان في محاولة يائسة لمنع انضمام السعوديين إلى خطة السلام الأمريكية.

في المقابل، على الرغم من أن بنيامين نتنياهو ذهب إلى مؤتمر وارسو فإنه فعل ذلك بسبب انشغاله بالتهديد الوجودي الوحيد الذي يراه أمام عينيه، وهو إيران، ومع أن ميل نتنياهو إلى الانهماك بالمسألة الإيرانية ماثب وعنيد، إلا أنه يدرك أن التدهور إلى واقع الدولة الواحدة لا يقل خطراً على الحلم الصهيوني.

علاوة على ذلك، رأى يدلين أن نتنياهو يُدرك أنه من أجل ترجمة إشارات التطبيع بين إسرائيل والدول العربية التي ظهرت في مؤتمر وارسو في الواقع العملي، يتعين على إسرائيل أن تعرض تقدماً مهماً في جهودها من أجل إنهاء الجمود السياسي في مقابل الفلسطينيين. ولفت الجنرال يدلين إلى أنه ممّا يؤسف له أن معركة الانتخابات العامة في إسرائيل لا تطرح أي جدل جاد بشأن المسألة الفلسطينية، في الوقت الذي يتوقع جمهور الناخبين من قوائم المرشحين للانتخابات أن تقدّم رؤيتها في هذا الصدد، وأن تعرض أي دولة يريد زعماء هذه القوائم رؤيتها سنة ٢٠٤٠ أو سنة ٢٠٥٠، لافتاً في الوقت عينه إلى أنه من دون تحديد مثل هذا الهدف يمكن أن تتدهور الدولة في منزلق يؤدي إلى نهاية أحد أهم مركباتها كدولة يهودية وديمقراطية.

وقال أيضاً إنه يجب منح فرصة حقيقية لمفاوضات مباشرة من أجل الوصول إلى سلام على أساس خطة ترامب، حتى لو كانت احتمالات النجاح ضئيلة، ولا شك في أن نحو ٧٠% من الجمهور في إسرائيل يؤيدون أن تقوم دولتهم ببلورة خصائصها المستقبلية الجغرافية والأمنية والديموغرافية

والأخلاقية، ولا مهرب من أخذ زمام المبادرة من خلال التنسيق قدر الإمكان مع الأمريكيين والدول العربية المؤيدة لخطة السلام، والمطلوب أكثر من أي شيء آخر هو بلورة الظروف لحل في المستقبل. واختتم بالتشديد على أنه في يوم الانتخابات يجب منح الأصوات للأحزاب التي هي على استعداد لتبني برنامج سياسي، موضحاً أنه فقط هكذا يمكن ضمان الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية آمنة وأخلاقية، ولا شك في أنّ رئيس الوزراء نتتياهو أيضاً يفهم ذلك جيداً.

في ما قال وزير إسرائيلي مخضرم إن "صفقة القرن الأمريكية سوف يتم إعلانها في موعد جديد يرجح أنه بعد الانتخابات الإسرائيلية القادمة، وقبل تشكيل الحكومة التي ستسفر عنها، وقد فضل الرئيس الأمريكي أن يرجئ الإعلان عن صفقته هذه كي لا يؤثر على نتائج الانتخابات، لكن مع مرور الوقت يتضح أكثر فأكثر أن الخطة سوف تعلن قبيل الإعلان عن طبيعة الحكومة القادمة".

وأضاف يوسي بيلين أن "الموعد الجديد لإعلان صفقة القرن يطرح تساؤلات حول رغبة البيت الأبيض بأن يؤثر على مجريات مداوات تشكيل الحكومة القادمة، من خلال تعيين مسؤول أمريكي كبير يمكّن بزمام المبادرة، ويدفع باتجاه تنفيذها على الأرض مع باقي الأطراف، ما يعني أن صفقة القرن التي أعلنها ترمب مع استلام مهامه رئيساً قبل عامين بات لها موعد جديد".

وكشف بيلين، الذي شغل مهام عديدة في الكنيست والحكومات، ومنها وزير القضاء، أن "هذا الموعد المتوقع الجديد يتوافق مع ما أعلنه جيراد كوشنير المستشار الشخصي لترمب في قمة وارسو، من أن واشنطن ستعلن عن الصفقة بعد الانتخابات الإسرائيلية، مما يتطلب من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التوصل إلى تسويات بينهما".

وأشار إلى أن "هدف ترمب من عدم إعلان صفقته في ظل فترة الانتخابات يتمثل في ألا تتشغل الأحزاب الإسرائيلية المتنافسة بها، وتقدم على اتخاذ مواقف حادة من الصفقة، مما قد يعرقل قبولها بها بعد إعلان النتائج".

وتوقع بيلين، أحد رموز حزب العمل، ورئيس حزب ميرتس، ومن رواد مسيرة أوسلو مع الفلسطينيين، أن "يكون بنيامين نتتياهو همس في أذن ترمب بإرجاء الإعلان عن الصفقة قبل الانتخابات، كي لا تذهب بعض مقاعد الليكود إلى الأحزاب اليمينية التي تعارض التوصل لأي تسوية سياسية مع الفلسطينيين".

وأوضح أن "الجنرال بيني غانتس رئيس حزب "حصانة إسرائيل" ليس متأسفا كثيرا على إرجاء إعلان الصفقة، لأنه لم يتفق بعد مع شركائه على الخطوط الأساسية لبرنامج السياسي حول تقسيم الأراضي الإسرائيلية أو معالم أي خطة سياسية".

وأكد أن "إعلان الصفقة عشية البدء بمشاورات تشكيل الحكومة قد يكون خطوة جيدة وموفقة في توقيتها، لأن التصريحات الأخيرة لزعماء الأحزاب الإسرائيلية تشير أن الحكومة القادمة ستجد صعوبة في ضم كتل برلمانية تعارض كليا التوصل إلى حلول سياسية قد توضع على الطاولة".

وأشار إلى أنه "من الواضح أن أي مرشح لتشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة سيرى أن الخطة الأمريكية تشكل أساسا للمفاوضات القادمة، وأي تحفظات على أي من بنودها سيتم عرضها خلال المفاوضات الثنائية، إن بدأت فعلا".

وأوضح أنه "في حال كان نتياهو هو الذي سيبدأ بتشكيل الحكومة القادمة فإنه سيأمل أن يرفض الرئيس عباس هذه الصفقة، كما فعل سابقا، وفي هذه الحالة تستطيع إسرائيل أن تعلن أنه ليس لديها شريك فلسطيني، أما إن تم تكليف غانتس لتشكيل الحكومة، فإنه لن يمانع الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين، حتى لو كان لديه مأخذ هنا أو هناك على بعض بنودها".

فيما نشرت القناة السابعة اقوال لرئيس حزب "اليمن الجديد" نفتالي بينت؛ قال فيها بأن نتياهو و دونالد ترامب يسعيان الى الخروج بخطة اقامة دولة فلسطينية بعد الانتخابات المقررة في نيسان، وأنهما يؤجلان هذا القرار كي لا تصبح الامور اصعب اكثر من ذلك على نتياهو بالانتخابات.

غالبية إسرائيلية تعارض ضم الضفة

أظهر استطلاع للرأي، أجرته حركة "ضباط من أجل أمن إسرائيل"، أن غالبية الإسرائيليين يعارضون ضم الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل؛ كما تبين أن أعلى نسبة مؤيدين للضم كانت في وسط مصوتي حزب "كولانو" و"اليمن الجديد". وحركة الضباط تعارض ضم الضفة الغربية، وتدعم استمرار السيطرة العسكرية على الأرض، انطلاقا من الحفاظ على يهودية الدولة، أي أقل ما يمكن من الفلسطينيين على أكبر ما يمكن من المساحة. وأظهر الاستطلاع أن ٢٤% فقط من المستطلعين

يعتقدون أن عملية الضم "مشروعة". وتبين أن ٦٠% منهم "واثقون من أنهم سيعارضون اقتراح الضم إذا عرض ذلك على جدول الأعمال"؛ وقال ٢٤% إنهم يؤيدون الضم، في حين أجاب ١٦% بـ"لا أعرف".

وأظهر الاستطلاع أيضا أن ثلث الجمهور يعتقدون أن شرط أحزاب اليمين، خلال تشكيل الائتلاف الحكومي، سيدفع الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، إلى ضم الضفة الغربية، حتى لو لم يكن هو نفسه معنيا بذلك؛ كما يعتقد ٢٥% من المستطلعين أن الحكومة برئاسة نتنياهو سوف تعمل على ضم الضفة الغربية في كل الحالات.

وفحص الاستطلاع أيضا مواقف مصوتي الأحزاب الكبيرة بشأن الضم، وتبين أن أعلى نسبة مؤيدين للضم كانت في وسط مصوتي حزب "كولانو"، برئاسة موشيه كاحلون، حيث وصلت نسبة المؤيدين إلى ٥٨%، مقابل معارضة ٣٨%.

وبعد حزب "كولانو" حل حزب "اليمين الجديد"، برئاسة نفتالي بينيت وأبيليت شاكيد، حيث وصلت نسبة مؤيدي الضم من بين مصوتي الحزب إلى ٣٤%، مقابل معارضة ٥٠%.

وفي وسط مصوتي حزب "يسرائيل بيتينو"، برئاسة أفيغدور ليبرمان، إلى ٢٧%، مقابل معارضة ٧٢%. وفي حزب "الليكود" وصلت نسبة المؤيدين إلى ٢٦%، مقابل معارضة ٦٠%.

أما في وسط مصوتي أحزاب ما تسمى "الوسط" و"اليسار"، فتبين أن الوضع مختلف. وبين مصوتي "مناعة لإسرائيل"، برئاسة بيني غانتس، أيد ١٦% عملية الضم، مقابل معارضة ٧٦%. وفي حزب "العمل" أيد الضم ١٠%، مقابل معارضة ٨٩%. أما في وسط مصوتي "يش عتيد"، برئاسة يائير لبيد، فقد وصلت نسبة مؤيدي الضم إلى ٥%، مقابل معارضة ٧٦%.

وعقبت حركة "ضباط من أجل أمن إسرائيل" على النتائج بالقول إنه بعد الانكشاف لأساليب عمل اليمين المتطرف، الذي يجهز الأرضية لضم ملايين الفلسطينيين، من خلال حركة "ريبونوت" (سيادة) ومؤيدي الضم المتطرفين، الذين يمارسون الضغوط على السياسيين من اليمين، فإنها، أي الحركة، مصممة على مبادرة واسعة النطاق لوقف خطة الضم.

كما قالت الحركة إن المعطيات تشير إلى أن غالبية الجمهور تعارض بحزم عملية الضم، وتدعم خطط الانفصال عن الفلسطينيين؛ وأضافت أن اليمين المتطرف لا يكثر بموقف الجمهور، ويعلن على كل منصة نيته تنفيذ عملية الضم في الحكومة القادمة، وبالتالي يجب وقف هذا "الجنون" الذي "سيجلب كارثة على الجميع".

وتابعت أنه يجب الوقوف "كسد منيع مقابل حفنة اليمين المتطرف، الذي يعمل بدون تفويض من الجمهور، وخلافا لموقفه، ويجند سياسيين، تحت الضغوط، يسعى بواسطتهم إلى تثبيت واقع مرعب يضم ملايين الفلسطينيين في وسطنا".

تجدر الإشارة إلى أن حركة "ضباط من أجل أمن إسرائيل" هي حركة إسرائيلية تأسست في تشرين الأول عام ٢٠١٤ من قبل مسؤولين كبار متقاعدین في الأجهزة الأمنية، الجيش والشاباك والموساد والشرطة، بمبادرة جنرال الاحتياط أمنون ريشيف، وتدعو إلى تبني "مبادرة السلام العربية" كأساس للمفاوضات السياسية والأمنية.

وضمت الحركة عددا من رؤساء الموساد السابقين، بينهم تسفي زمير وشبتاي شافيط وداني ياتون ومئير دغان، ورئيس الشاباك الأسبق، عامي أيالون، ورئيس المجلس للأمن القومي الأسبق، عوزي أراد، والمفتشين العامین للشرطة السابقين، هرئسل شفیر ويعكوف تيرنر وأساف حيفتس. وغيرهم.

وفي حزيران ٢٠١٦ نشرت الحركة مخطط "الأمن أولا"، والذي يدعو إلى الانفصال المدني عن الفلسطينيين مع استمرار السيطرة العسكرية على الأرض؛ ويدعي أعضاء الحركة أنه "حتى في ظل عدم وجود شريك للتسوية الدائمة، يجب على إسرائيل أن تخرج بمبادرة إسرائيلية مستقلة تضمن أن تكون إسرائيل يهودية وديمقراطية لأجيال".

كما بادرت الحركة إلى حملة في كانون الأول الماضي قالت فيها إن "سياسيين معينين يعدون الأرضية الدستورية للضم الكامل لأراضي الضفة الغربية، الأمر الذي سيؤدي إلى إنهاء وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية".

التطبيع

عُقد في العاصمة البولندية، وارسو، يومي ١٣ و ١٤ شباط ٢٠١٩، المؤتمر الوزاري لتعزيز "السلام والأمن في الشرق الأوسط"، بحضور ممثلين عن نحو ستين دولة، وذلك بعد مرور نحو شهر على دعوة أطلقها وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في خطاب ألقاه في الجامعة الأميركية في القاهرة، لتنسيق الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة نشاطات إيران في منطقة الشرق الأوسط؛ وفي حين كان تمثيل دول عديدة منخفضاً في المؤتمر، كان حضور أكثر الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، وأوفدت إسرائيل رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو لتمثيلها، ومثل الولايات المتحدة الأميركية نائب الرئيس مايك بنس؛ وباستثناء المظاهر الاحتفالية التي عبّر عنها المسؤولون الأميركيون نتيجة تمكنهم من جمع مسؤولين عرب إلى جانب رئيس حكومة إسرائيل، لم يخرج المؤتمر بقرارات مهمّة؛ ما جعله يبدو كأن هدفه الرئيس هو توفير غطاء لتطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل، بذريعة مواجهة تهديد مشترك تمثله إيران.

جاء مؤتمر وارسو لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- تطمين الولايات المتحدة لحلفاءها بالالتزام أمنهم، خاصة في مواجهة إيران، بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، منتصف كانون الأول ٢٠١٨، عن نيته سحب قواته من سورية وأفغانستان؛ وقد تسبب قرار الانسحاب من سورية في حالة من الارتباك والقلق بين حلفاء واشنطن، خصوصاً في منطقة الخليج؛

- شكل المؤتمر مناسبةً لجمع مسؤولين عرب وإسرائيليين علناً تحت عنوان مواجهة "الخطر الإيراني". ويعدّ تحقيق تقارب بين العرب وإسرائيل هدفاً رئيساً وجزءاً من جهود واشنطن لإنشاء تحالف إقليمي لمواجهة إيران، أو لاستغلال التلويح بالخطر الإيراني لتنفيذ أجندات أميركية - إسرائيلية.

- تهدف الولايات المتحدة من خلال عقد هذا المؤتمر إلى إنشاء تحالف دولي واسع للضغط على إيران ودفعها إلى القبول بشروط واشنطن. وتتجه الولايات المتحدة، منذ قررت الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران في أيار ٢٠١٨، إلى تطبيق أقصى قدر من الضغوط على طهران لدفعها للتفاوض على

اتفاق جديد يحقق ثلاثة شروط رئيسة هي: منع إيران بصورة نهائية من تطوير برنامج نووي، ووقف برنامج إيران الصاروخي، ومعالجة نفوذ إيران الإقليمي والعمل على احتوائه.

أدى فشل الولايات المتحدة في حشد تأييد كبير، خاصة بين حلفائها الأوروبيين، لمؤتمر تحت عنوان "مواجهة إيران"، إلى توسيع عدد القضايا التي يعالجها؛ لتشمل عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، والأزمات الإنسانية في سورية واليمن، والأمن السيبراني، والإرهاب والتطرف، وتطوير الصواريخ وانتشارها، والتهديدات التي تستهدف التجارة البحرية، وغيرها؛ مع ذلك، قررت دول أوروبية عديدة خفض مستوى تمثيلها في المؤتمر، في حين قاطعته المفوضة العليا للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغريني، متذرة بمشاركة في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

وقد برز الخلاف الأوروبي - الأميركي واضحاً حول إيران في المؤتمر، في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها نائب الرئيس الأميركي بنس؛ فقد طلب من الحلفاء الأوروبيين الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، وأدان مبادرة جديدة من جانب فرنسا وبريطانيا تسمح لشركات أوروبية بمواصلة العمل في إيران، على الرغم من فرض العقوبات الأميركية مجدداً على طهران. وقال "إنها خطوة غير حكيمة ستقوّي إيران وتضعف الاتحاد الأوروبي وتبعد المسافة أكثر بين أوروبا والولايات المتحدة".

لم تنتج من المؤتمر أي سياسات جديدة ضد إيران، وتحوّل إلى محاولة لرفع الحرج عن الأطراف العربية الساعية للتطبيع مع إسرائيل، كما تحوّل إلى مدخل يسمح باستمرار العمل على إنشاء "تحالف" عربي - إسرائيلي بحجة مواجهة إيران؛ ففي حين تستعد الولايات المتحدة للانسحاب من سورية، يتوقع أن تقود إسرائيل جهود مواجهة إيران في المنطقة خاصة في سورية؛ وهذا يتطلب، بحسب واشنطن، أن يقبل العرب بتمرير تسوية للقضية الفلسطينية من دون الفلسطينيين ووفق الرؤية الإسرائيلية التي يسعى للترويج لها صهر الرئيس الأميركي ومبعوثه إلى الشرق الأوسط جاريد كوشنر تحت عنوان "صفقة القرن". وهذا يعني أن تستقر المعادلة على قيام إسرائيل بمساعدة العرب على مواجهة إيران، في مقابل قبولهم بتصفية القضية الفلسطينية. وكانت إدارة ترامب شرعت أصلاً في تنفيذ هذه الرؤية، من دون مقاومة عربية تذكر، لما اعترفت بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقلت سفارتها إليها في أيار

٢٠١٨، ثم ضغطت على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بوقف التمويل عنها لإعادة تعريف اللاجئ؛ بحيث يتم استبعاد ملايين الفلسطينيين من هذه الفئة بما يمهد لتصفية حق العودة، بينما تستمر إسرائيل في نشاطاتها الاستيطانية وضمّ الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، لفرض أمر واقع في نهاية المطاف. وتتوقع إدارة الرئيس ترامب من الدول العربية أن تساعد في الضغط على الفلسطينيين الذين يرفضون حتى الآن أي حديث بشأن ما يسمى صفقة القرن، للقبول بالمقترحات التي يتوقع أن يعلن عنها كوشنر بعد الانتخابات التشريعية الإسرائيلية المقررة في ٩ نيسان ٢٠١٩.

في ما أجمع المحللون في الصهاينة على أن المؤتمر لن يؤدي إلى نشوء تحالف دولي ذي أهمية ضد إيران، لكن في الوقت نفسه، يبدو أن بنيامين نتنياهو، سيستثمر هذا المؤتمر في حملته الانتخابية، إثر مشاركته فيه وعقد لقاءات مع مسؤولين في دول عربية مشاركة في المؤتمر، مثل السعودية والإمارات والكويت وعمان واليمن والأردن ومصر، وشبه مؤتمر وارسو بالمؤتمر الذي عُقد في شرم الشيخ، في العام ١٩٩٦، بمبادرة الولايات المتحدة. في حينه، حضر إلى شرم الشيخ مندوبون عن ٣٠ دولة، بينها دول الخليج وكذلك الصين؛ وأشار بلوتسكير إلى أن إدارة الرئيس بيل كلينتون أصيبت بذعر جراء احتمال خسارة رئيس الحكومة الإسرائيلية حينذاك، شمعون بيرس، في انتخابات الكنيست لصالح نتياهو. "لقد خاف الخبراء المحيطين بكلينتون من أن من شأن خسارة كهذه أن تجلب كارثة على عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية". وفاز نتياهو حينها.

و"بعد ٢٣ عاماً، وفي ظروف مختلفة، يعقد البيت الأبيض في وارسو مؤتمراً دولياً، أهدافه مشابهة لمؤتمر شرم، ضد الإرهاب وإيران وتأييداً لرئيس حكومة إسرائيلي أثناء ولايته. لكن توجد فروق بين المؤتمرين، إذ أنه لم يحضر إلى مؤتمر وارسو رؤساء دول عظمى ورؤساء حكومات، وتقاطعه الدول العظمى روسيا والصين ومن جانب عدد من اللاعبين المهمين في الشرق الأوسط، وبينهم السلطة الفلسطينية وتركيا؛ كما أن مصر والسعودية والأردن أرسلت سياسيين بمستوى متدن، بعد أن درست التغيب عنها".

قال نبيل ابو ردينة الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية، إن قضية الشرق الأوسط هي سياسية وليست أمنية، ومفتاح تحقيق الأمن والاستقرار هو حل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأنه بدون إيجاد حل للقضية الفلسطينية قائم على حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية وتحقيق آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني بالحريه والاستقلال، فإن كل المؤتمرات واللقاءات سيكون مصيرها الفشل وستكون فقط مضيعة للوقت؛ وان الاستمرار في مثل هذه المشاريع الفاشلة لن يؤدي سوى إلى خلق مناخ سلبي يستفيد منه المتطرفون وأعداء السلام.

وأكد أن الطريق الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة يمر عبر القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس عباس، مشددا على أن أي حل لا تكون فيه القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، ولا يحقق الثوابت الفلسطينية لن يكتب له النجاح.

وتحدث بنيامين نتنياهو عن التطبيع وأشاد بمؤتمر وارسو حول الشرق الأوسط الذي يشارك فيه بحضور وزراء خارجية عرب لمناقشة موقفهم المناهض لإيران، معتبرا أنه "منعطف تاريخي"؛ وقال: إن العشاء الافتتاحي للمؤتمر شكل "منعطفًا تاريخيًا"؛ وأضاف "في القاعة جلس نحو ستين وزيرا للخارجية يمثلون عشرات الحكومات، ورئيس وزراء اسرائيلي ووزراء خارجية دول عربية بارزة وتحدثوا بقوة ووضوح ووحدة غير عادية ضد التهديد المشترك الذي يشكله النظام الإيراني".

وقال إن علاقة بلاده جيدة مع كل الدول العربية باستثناء سورية، واعتبر أن هذا المؤتمر يمهد إلى "وحدة الموقف" بين إسرائيل ودول عربية، وتابع "أعتقد أن هذا يدل على تغيير وتفهم مهم لما يهدد مستقبلنا وما نحتاج إليه لضمان أمنه، وإمكانية التعاون ستتوسع إلى أبعد من الأمن لتشمل كل جانب من جوانب الحياة".

وقال وزير الخارجية الأميركية، مايك بومبيو، إنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط دون المواجهة مع إيران، وأضاف: "ما من تحد في المنطقة سيحل نفسه بنفسه؛ علينا أن نعمل معا من أجل الأمن... ما من دولة بوسعها أن تبقى على الهامش".

مشروع إدارة الرئيس دونالد ترامب لإقامة حلف ناتو عربي سني يضم دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى مصر والأردن يسلك طريقه للفشل، وهو الذي انعقد بهدف تكريس التطبيع العربي الإسرائيلي، وتتويج بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء، زعيما لهذا الحلف.

مؤتمر وارسو ارتد سلبا على كل وزراء الخارجية العرب الذين شاركوا فيه، وعرضهم، لغضب مواطنيهم الراضين لهذا التطبيع، ولم تنجح امبراطورياتهم الإعلامية الجبارة في إخفاء هذه الحقيقة وتوفير الغطاء التسويقي لخطوتهم المعيبة هذه. حيث تراجع وزير الخارجية العماني السيد يوسف بن علوي عن موقف حكومته المندفع تجاه التطبيع، وادلائه بتصريح أثناء زيارته لموسكو بأن اللقاءات مع نتنياهو ليست تطبيعا، وانه لن يكون هناك تطبيع إلا بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وحالة الارتباك التي عاشها ويعيشها وزير خارجية اليمن خالد اليماني ؛ وحالة الحرج التي سادت أوساط معظم وزراء الخارجية العرب المشاركين في هذا المؤتمر، وخاصة الخليجيين (الامارات، السعودية، والبحرين) الذين ظهروا في جلسة مغلقة، وكدوا أن الخطر الإيراني يتقدم على الخطر الإسرائيلي، وغياب بعض هؤلاء عن الصورة الجماعية للمشاركين في المؤتمر، ورفض أي منهم الحديث للصحافة بل والهرب من الصحافيين.

تأكيد الرئيس المصري في كلمته امام مؤتمر ميونخ على أن حل القضية الفلسطينية هو عنوان الاستقرار والامن والسلام في الشرق الأوسط، وكأنه يعتذر بطريقة غير مباشرة عن مشاركة وزير خارجيته في مؤتمر وارسو.

ردة الفعل الشعبية العربية على هذا الانحراف التطبيعي، وتجاوز القضية المركزية العربية الاولى تجاوبا مع المطالب الاميركية والإسرائيلية، وصعود محور المقاومة، كلها عوامل قلبت كل المعادلات في المنطقة، وفرضت مثل هذا التراجع.

الشارع العربي الراض للتطبيع بدأ يتحرك بقوة، ووسائل التواصل الاجتماعي باتت تمسك بزمام المبادرة، وتتصدى للحكومات المطبعة، وتتغلب على امبراطوريات إعلامية جرى رصد المليارات لوظائفها التضليلية لتبرير خطايا الحكام في هذا المضمار.

الحكومة الفلسطينية

قراءة الشهر، مضى على إعلان حركة فتح انطلاق مشاورات تشكيل حكومة منظمة التحرير، في ظل مقاطعة فصائل المنظمة، وهو ما يضع الرئيس عباس أمام تحد يتمثل في تشكيل حكومة منفردة بقيادة فتح دون مشاركة فاعلة من الفصائل الأخرى، وقد أشارت المصادر إلى أن اللجنة المركزية لحركة فتح أوصت الرئيس عباس بإعلان تشكيل الحكومة قبل نهاية شهر شباط الجاري. ونقلت صحيفة الشرق الأوسط عن المصادر قولها إن مركزية فتح أوصت الرئيس عباس باختيار أحد أعضاء اللجنة المركزية للحركة كي يت رأس الحكومة القادمة، وتركت له أمر تحديد الشخص المناسب.

وتريد مركزية فتح إعلان الحكومة في غضون أسبوع أو قبل نهاية الشهر الحالي على أبعد تقدير، بعدما أنهت لجنة مشكلة منها مشاورات مع الفصائل الفلسطينية، على أن يت رأس فتحاوي معروف الحكومة وتقول الوزارات السيادية إلى الحركة. وقالت المصادر إن الحركة بانتظار ما سيقدره الرئيس في نهاية الأمر، مضيفة أنه لم يعرف موقف عباس على وجه الخصوص من شخص رئيس الحكومة. وجاء إصرار فتح على تشكيل حكومة جديدة بهذه التفاصيل في محاولة لاستعادة الدور في قيادة العمل الحكومي بعدما حرمت منه منذ ٢٠٠٧، وفي ظل تعقيدات سياسية خارجية وداخلية تمر بها القضية الفلسطينية.

وتشير الأحداث إلى أن الرئيس عباس تعرض لضغط من قبل اللجنة المركزية لحركة فتح للاستعجال في إقالة الحمد لله بعد أن بات يشكل خطرا على وجودهم في دوائر صنع القرار، وهذا ما دفع الرئيس إلى التريث وعدم الانجرار إلى رغبات قيادات فتح التي باتت تدرك أن الرئيس على مشارف انتهاء حياته السياسية بعد أن تجاوز ٨٤ من عمره، وبذلك هم يحاولون الإسراع في تقلد مواقع قيادية في الحكومة أو السلطة قبل فوات الأوان".

كما يشير سلوك الرئيس إلى أنه يتقرب سير الانتخابات الإسرائيلية، ففي حال فشل نتياهو في تشكيل الائتلاف الحاكم، فإن الفرصة مواتية أمام خصومه من المعسكر الصهيوني أو الوسط اليميني

إما لتوقيع اتفاق سلام كما حدث في أوسلو، أو إعادة تنظيم العلاقات بين الطرفين، لذلك يحاول الرئيس ألا يخطط الأوراق في هذه الفترة الحساسة".
و"التحدي الذي خلفه قرار إسرائيل باحتجاز نصف مليار شيكل من أموال المقاصة، قد يكون سببا وراء تأخر الإعلان عن هوية رئيس الحكومة القادمة، فهذا المبلغ الكبير إذا ما تم احتسابه مع الخصومات السابقة كتعويضات العملاء وتراجع الدعم الخارجي للسلطة بنسبة كبيرة خلال السنوات الماضية، فهذا كفيل بوضع أي حكومة أمام تحدٍ اقتصادي ومالي قد لا يكون في صالحها".
"البعد الآخر يتمثل في عدم رغبة الرئيس بتشكيل حكومة منفردة من حركة فتح، لذلك فهو يعول على عامل الوقت على أمل أن تغير بعض القوى السياسية التي رفضت المشاركة في الحكومة تحديدا قوى اليسار من التحفظات التي أبدتها من هذه الحكومة".

أموال عائدات الضرائب

أعلن الرئيس عباس ان السلطة الفلسطينية قررت التنازل عن كافة أموال المقاصة التي تجمعها إسرائيل للسلطة الفلسطينية، في اعقاب قرار إسرائيل اقتطاع "المبالغ التي تدفعها السلطة الفلسطينية لعائلات الشهداء والأسرى"، وقال: "لقد قررنا رفض تلقي كافة أموال الضرائب التي تجبها إسرائيل عن بضائع المناطق الفلسطينية؛ لا نريد هذه المبالغ؛ فلتبقى عندهم في إسرائيل. حتى لو كان لدينا فقط ٢٠ او ٣٠ مليون شيكل (حوالي ٩ ملايين دولار) فإننا سندفعها لعائلات الشهداء".
يشار إلى أن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر، "الكابينيت"، صادق على البدء بتطبيق قانون سنته الكنيست في السابق يعرف بتسمية "رواتب الإرهابيين"، ويقضي باقتطاع قيمة هذه الرواتب من أموال المقاصة التي تجبها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية.
فيما قال نائب رئيس حركة فتح محمود العالول، إن اللجنة المركزية للحركة والقيادة الفلسطينية اتخذت خطوات هامة لمواجهة القرصنة الإسرائيلية لأموال الشعب الفلسطيني.
وأعلن العالول أنه من بين الخطوات التي تم اتخاذها وقف إدخال البضائع الإسرائيلية إلى أسواق الضفة الغربية والتي ستساعد في الضغط على الاحتلال اقتصاديا، لافتا إلى أن القيادة قررت الذهاب باتجاه المحاكم الدولية لمواجهة القرصنة الإسرائيلية لأموال الشعب الفلسطيني.

وأضاف: "هناك شخصيات فلسطينية تم تكليفها من أجل الاجتماع بالقناصل والسفراء الأوروبيين لاطلاعهم على الخطوات وإيصال رسالة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بصفة أن بلاده الراعية والضامنة لاتفاقية باريس الاقتصادية".

وبيّن أنه جرى بحث وتفعيل إعادة النظر بكل أشكال العلاقات الاقتصادية والأمنية مع الاحتلال والتي ستبدأ بشكل فوري، مؤكداً أن اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس المركزي ستكون في حالة انعقاد دائم، لمتابعة قضية قرصنة إسرائيل لأموال الضرائب، ومتابعة كل ما أتخذ من قرارات. وبما يتعلق بشبكة الأمان المالية من الدول العربية، قال: "لقد تم تشكيل وفد لحث الدول العربية على توفير شبكة أمان مالية"، معرباً عن أمله بأن تقف الدول العربية عند مسؤولياتها، وأن يتم توفير شبكة الأمان المالية. وان القيادة ستتخذ إجراءات إضافية على كافة الأصعدة، للضغط على الاحتلال ومنعه من اقتطاع مستحقات أسر الشهداء والأسرى من أموال الضرائب، داعياً إلى تفعيل المقاومة الشعبية السلمية وتوسيعها للتصدي لمخططات الاحتلال.

وأكدت حركة فتح إقليم نابلس، بأن الأيدي الفتاوية القابضة على الزناد، لا زالت قادرة على كسر اليد التي تعتدي على شعبنا وأرضنا، وحقوقنا غير القابلة للتصرف، أو تحاول مساس حقوق شهداءنا وأسرانا وجرحانا البواسل، مؤكدة بأن دماء أبناء شعبنا، ومعاناة جماهيرنا لن تكون ثمن تحقيق انتصارات لمرمي الحرب. داعية الى توسيع رقعة المقاطعة، وتجريم التطبيع بكل أشكاله مع الاحتلال، مشيرة بأنها لن تتوانى في اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات من أجل تحصين المجتمع، وحمايته من الاختراق عبر الاحتلال وأدواته الرخيصة .

وأبرقت تحية فخر للشعوب العربية الراضة للتطبيع والانحناء لأمريكا وإسرائيل، مستنكرة ما وصفته بحالة الارتواء، والانحدار إلى القاع لبعض القيادات العربية التي تستجدي فتح أبوابها للمحتلين الصهاينة، داعية الشعوب العربية إلى رفع الغطاء، والشرعية عن كل مسؤول يرتمي في أحضان أمريكا وإسرائيل، على حساب الحقوق المشروعة لشعبنا الفلسطيني؛ وأكدت على استنهاض مختلف قطاعاتها، وتعميمها على مختلف أبنائها من أجل تصعيد المقاومة الشعبية، والمقاطعة بمختلف أشكالها ضد الاحتلال، واستعدادها لمختلف الخيارات.

من جهة أخرى، قال وزير الشؤون المدنية في السلطة، **حسين الشيخ**، إنه نقل بطلب من رئيس السلطة، محمود عباس، إلى إسرائيل "رسالة رسمية تؤكد رفض تسلم أموال الجباية إذا خصمت إسرائيل فلساً واحداً منها"، مضيفاً: بدأت أطراف ومؤسسات مالية دولية كبرى تلبية طلب أميركي بفرض حصار مالي مشدد على السلطة؛ وكشف بأن "العقوبات بدأت بمنع تحويل منحة عراقية بقيمة ١٠ ملايين دولار سلّمت للجامعة العربية أخيراً، ولم تستطع الجامعة تحويلها بسبب رفض البنوك تسلمها لتحويلها إلى مالية السلطة أو الصندوق القومي... القرار الأميركي يتقاطع مع قرار إسرائيلي للبدء بحسم مبالغ طائلة من قيمة المقاصة التي تجبها إسرائيل من البضائع المستوردة لأراضي السلطة"، التي تمثل بدورها أكثر من ٥٠% من واردات الخزينة الفلسطينية.

علق منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط **نيكولاي ملادينوف**، على قرار إسرائيل بشكل أحادي احتجاز ١٤٠ مليون دولار من تحويلات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية؛ في إحاطة له خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي اليوم حول القضية الفلسطينية؛ وقال ملادينوف: إن احتجاز حوالي ١٤٠ مليون دولار من الاموال الفلسطينية تطور خطير يهدد الاستقرار المالي للسلطة وأمن الفلسطينيين والإسرائيليين، مشيراً إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس حذر من اتخاذ قرارات احادية.

ولفت إلى أن توقيف المساعدات الامريكية الأمنية للفلسطينيين قد يؤثر على الجهود الرامية لتقريب وجهات النظر، مشيراً إلى أن الأمم المتحدة تعمل بكل كد لصون الآفاق وإمكانية حل الدولتين؛ "لكن هذا يتقوض بسبب الأوضاع في الميدان".

وأضاف ملادينوف: "خطر الحرب يحوم في الأفق، وإن أردنا أن يعود الفلسطينيين والإسرائيليون لحل الصراع بشكل سلمي، فهم بحاجة إلى الريادة التي تؤمن بأن السلام ممكن من خلال المفاوضات، ومجتمع دولي ملتزم بدعم كلا الطرفين في الاتفاقيات على أساس قرارات الأمم المتحدة أو الاتفاقيات الثنائية، ويفهم أن الطرف الأضعف هو الشعب الفلسطيني الذي هو بحاجة لدعم أكثر من أي وقت مضى".

وشدد على أن الأمم المتحدة تواصل العمل مع كل الأطراف، لتوفير الامن والرفاهية للمدنيين في الخليل وباقي المناطق الفلسطينية. وطالب ملادينوف القادة الفلسطينيين والإسرائيليين بالالتزام بالقرارات الأممية التي كُرس منذ نحو ربع قرن.

الحركة الأسيرة

أكدت الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، أن إدارة السجون أقدمت على تركيب أجهزة غريبة في سجن النقب بحجة عزل الأسرى، تشكل خطورة وهو تعريض حياة الأسرى للخطر من خلال الأشعاعات القوية التي تشوي أدمغة الأسرى.

وأن هذه الإجراءات تأتي استمراراً لمسلسل التصعيد بحق الأسرى في سجون الاحتلال. وجاءت هذه الخطوة ولم تمض أيام على استشهاد الأسير فارس بارود واحتجاز جثمانه، تماماً كما فعلوا مع جثمان الشهيد عويسات الذي استشهد جراء تعرضه للضرب المبرح على رأسه.

وبينت الحركة، أن حكومة الاحتلال ومن خلال أدوات في إدارة السجون وغيرها قد أعلنت في الآونة الأخيرة حرباً مفتوحة على الأسرى فلاحقت قوت عيالهم من خلال القرصنة المالية لأموال الضرائب وخصم مبالغ مالية منها بحجة وصولها لذوي الشهداء والأسرى.

ونوهت إلى أن الإدارة تعزل عدد من الأسرى في أقبية الموت البطيء، وتستمر في التتكيل بالأسرى المرضى والجرحى فيما يسمى مستشفى سجن الرملة، وتحرم أسرى قطاع غزة من زيارة ذويهم، ويعتدي عناصر إدارة السجون على الأسرى في المعابر والبوسطات.

وأكدت الحركة الأسيرة، أن الأسرى في سجون الاحتلال يواجهون الهجمة الأصعب منذ سنوات طويلة ويواجهون تسلط وحقد الاحتلال الذي يسعى لعزلهم والاستفراد بهم وكسر معنوياتهم بل واستهداف حياتهم، وإن الأسرى في كافة القلاع قد عقدوا العزم على الصمود والمواجهة، ولن نترك إخواننا في سجن النقب يواجهون أجهزة الموت لوحدهم والنار ستنشر في الهشيم وإن كان لا بد من الموت فسوف نقدم عليه إقدام الأبطال ولن نركع إلا لله تعالى، وإن شعبنا وقيادته ومقاومته وكل الأحرار مدعوون للوقوف عند مسؤولياتهم بأداء واجب النصر ورد العدوان.

واقتمت "وحدة كتير" القمعية التابعة لإدارة سجون الاحتلال، قسم ٣ في سجن النقب الصحراوي وأجرت تفتيشاً في غرف الأسرى ومارست استفزازاً كبيراً بحق الأسرى. وقال مكتب إعلام الأسرى، ان وحدة كتير اقتحمت قسم ٣ في سجن النقب وأجرت عمليات تفتيش داخل غرف الأسرى، إضافة إلى انها مارست استفزازاً كبيراً بحق الأسرى.

واعتبر مركز أسرى فلسطين للدراسات ما جرى في سجن النقب الصحراوي حدثاً خطيراً جداً ، وهو الاول من نوعه مما يشير الى أوضاع صعبة وقاسية داخل السجون. وأشار الى ان الأوضاع في سجن النقب تفاقمت بشكل كبير جداً خلال الأسابيع الاخيرة وخاصة في ظل حرمان الأسرى من زيارة ذويهم لفترات طويلة، وعمليات الاقحام المتكررة والنقل الجماعي المفاجئ، والتفتيش، ووضع أجهزة تشويش متطورة تسبب مشاكل صحية للأسرى، والاهمال الطبي للحالات المرضية؛ وحمل سلطات الاحتلال وإدارة السجون المسؤولية الكاملة عما جرى في سجن النقب بسبب إجراءات التنكيل والتضييق على الأسرى، مشيراً الى ان السجن يشهد حالة من الغليان الشديد وان الأسرى قرروا تنفيذ خطوات تصعيدية ضد اجراءات الادارة القمعية بحقهم بعد التشاور فيما بينهم.

ودعا الفصائل والشعب الفلسطيني الى تشكيل أكبر جبهة مساندة للأسرى حتى لا يستفرد الاحتلال بهم، وخاصة بعد توصيات لجنة المجرم "أردان" التي أوصت بتشديد ظروف اعتقال الأسرى وسحب منجزاتهم ومصادرة حقوقهم، وكذلك محاولات الاحتلال وصمهم بالإرهاب من خلال اقتطاع ما يوازي رواتبهم التي تصرف لهم من أموال الضرائب التي تتلقاها السلطة.

إنتخابات الكنيست ال ٢١

ما كان يخشاه نتتياهو وكان يحذر منه قد تحقق وذلك عندما استطاع بني غانتس و لبيد و يعلنون الذهاب الى الانتخابات المقبلة في قائمة مشتركة بعد الاتفاق فيما بينهم على التدوير في رئاسة الوزراء في حال فوزهم في الانتخابات و تشكيل حكومة بديلة لحكومة نتتياهو والليكود، على ان يكون بني غانتس الاول لمدة عامين و نصف و باقي المدة تكون برئاسة لبيد.

هذا التحالف بين حزبين يعتبر من احزاب الوسط في اسرائيل يشكل تهديدا حقيقيا لنتنياهو ولمعسكر اليمين لكنه لا يضمن الفوز في هذه الانتخابات حيث من المتوقع أن يكون رد نتنياهو و اليمين من خلال تشكيل تحالفات تضمن الحفاظ على الغالبية اليمينية و في نفس الوقت تمنع تسريب الاصوات و ضياعها نتيجة عدم قدرة بعض الاحزاب اليمينية على تجاوز نسبة الحسم.

هذه الخطوة التي عمل غابي اشكنازي رئيس الاركان السابق على انجازها و الذي ضمن لنفسه المكان الرابع بعد غانتس وليبد و يعلون سيكون لها تداعيات مهمة على سير العملية الانتخابية و على نتائجها؛ ونظرا لأهميتها هناك خاسرون و رابحون من هذه الخطوة.

الرابح الاول هو يعلون وزير الاركان ووزير الدفاع السابق الذي ضمن له مكانه في الخارطة السياسية المقبلة بعد ان كان مهددا بعدم اجتياز نسبة الحسم في حال دخوله في قائمة مستقلة حيث وفقا للاتفاق ضمن ستة مقاعد لاعضاء حزبة في اول ثلاثين مقعد في هذه القائمة المشتركة.

الرابح الثاني هو ليبد رئيس حزب هناك مستقبل حيث تراجع نسبة التأييد لحزبه بعد تشكيل حزب غانتس لان جمهور الحزبين هم من نفس الاتجاه وهو "وسط مع الميل قليلا الى اليسار" وفقا للتصنيفات الاسرائيلية ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان الرجل الثالث في القائمة و هو يعلون يعتبر اكثر تطرفا من نتنياهو من الناحية السياسية.

الرابح الثالث بطبيعة الحال هو بني غانتس الذي استطاع ان يخوض الانتخابات الاولى له كمرشح قوي لرئاسة الوزراء وليشكل تهديدا حقيقيا لنتنياهو لاول مره منذ اكثر من عشر سنوات.

أما الخاسرون

الخاسر الاول هو حزب العمل الاسرائيلي و زعيمه افي غباي الذي لم يعد له لزوم و لا يشكل اي تنافس او تهديد لاي من القوى الموجوده و سيتقاسم غنائمه احزاب الوسط و اليسار. حزب العمل الذي اسس اسرائيل و قياداته التي تركت بصمات لها في كل مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الامنية في اسرائيل سيقا تل في الايام القادمة على اجتياز نسبة الحسم، وان تجاوزها لن يكون له اي تأثير في الحياة السياسية خلال السنوات المقبلة، هذا التحالف شكل المسمار الاخير في نعش هذا الحزب.

الخاسر الثاني هي تسييفي ليفني التي لو كانت تتوقع نجاح هذا التحالف لانضمت هي ايضا له ولضمنت لنفسها وبعض مقربها مقاعد مضمونه في الكنيست القادمة، لكنها استعجلت الرحيل عن الحياة السياسية.

والخاسر الثالث هو نتتياهو الذي كان يخشى من حدوث هذه الخطوة و لكنه كان يتوقعها و لهذا ركز كل ماكينته الاعلامية على غانتس شخصيا حيث اصبح يشكل تهديدا حقيقيا له.

على أية حال هناك ثلاث تطورات ستؤثر بشكل مباشر على نتائج هذه الانتخابات وستقرر اذا ما كان هذا التحالف كافيا لاسقاط نتتياهو عن عرشه.

التطور الاول هو مدى تأثير تقديم لائحة اتهام لنتتياهو خلال الايام القادمة . هذا الامر سيؤثر بشكل مباشر على شعبية نتتياهو ، خاصة من غير جمهور الليكود.

والتطور الثاني هو كيف سيرد اليمين على هذا التحالف وما اذا سيكون من خلال تحالف بين كحلون و الليكود و نفتالي بينت والبيت اليهودي و وربما ليبرمان و اخرين؟.

والتطور الثالث هو في عدم حدوث تطورات امنية مثل عملية كبيرة او انفجار الوضع في غزة او الحدود الشمالية لهذا السبب او ذلك.

في كل الأحوال الأيام والأسابيع القادمة ستكون مثيرة جدا في كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية التي قد يكون لها تأثير جوهري على الحياة السياسية في اسرائيل وبالطبع هذا ينعكس ايضا على الوضع الفلسطيني.

واعتبر بنيامين نتتياهو، أن تحالف حزب "مناعة لإسرائيل" بقيادة بيني غانتس، و"يش عتيد" برئاسة يائير لبيد، تشكل تهديداً على حكم اليمين، وذلك في اجتماع لأمناء حزب الليكود، وقال نتتياهو خلال الاجتماع إن "انتخابات الكنيست المقبلة ستكون صعبة للغاية، اليسار يتوحد وسيحظى بدعم كامل من وسائل الإعلام حتى موعد إجراء الانتخابات". وطالب نتتياهو مسؤولي الليكود بدفع كوادر الحزب إلى "جلب الناخبين إلى الصناديق واقناعهم بعدم إهدار الأصوات، ومنعهم من التصويت للأحزاب المهددة بعدم عبور نسبة الحسم، ودعوتهم للتصويت لليكود أولاً".

وشدد ننتياهو على أن هناك خطراً يهدد حكم اليمين، وقال: "نحن نعرف أن هناك خطراً حقيقياً، أن أصف الواقع كما هو، لا أبالغ في الحديث عن خطر داهم يحقق بحكم اليمين ولا أجمل الواقع". هذا وأكدت مركزية الليكود أنه تم حجز المكان ٢٨ من قائمة الحزب لمرشح للحاخام رافي بن دهان، مرشح "البيت اليهودي"، تنفيذاً للاتفاق الذي أبرمه رئيس الحكومة أمس، مع تحالف حزبي "البيت اليهودي" و"الاتحاد القومي" اليمينيين المتطرفين، مقابل تشكيل قائمة موحدة مع "عوتسما يهوديت" المستنسخة من حركة "كاخ" العنصرية والمتطرفة.

إسرائيل تخفي ٣٠٠ ألف وثيقة سرية لمذابح ارتكبتها في فلسطين

كشف الصحفي الإسرائيلي المقيم في كاليفورنيا الأمريكية، آساف شاليف، عن إخفاء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية آلاف الوثائق والمعلومات في أرشيف الدولة، حول مذابح وقعت بحق الفلسطينيين. وقال شاليف، إن إسرائيل تخفي ٣٠٠ ألف ملف عن عيون الجمهور الإسرائيلي، تبدأ الوثائق من القرن التاسع عشر، وصولاً لمذبحة دير ياسين، وانتهاءً بمجموعات الفهد الأسود، ما يطرح التساؤل عن سبب إصرار إسرائيل على إبقاء هذه الوثائق مخفية بين ٧٠ إلى ٢٠٠ عام". وأضاف شاليف: "أرشيف إسرائيل نشر هذا الصيف دون إبلاغ الجمهور بصورة استباقية الألبوم الخاص بوثائقه السرية، وتمثلت بشبكة تكونت من ٣٦٣ جدول إكسل، بينها وثائق سرية مر على دفنها قرابة مئة عام، وأكثر من ألفي ملف يسبق قيام الدولة لم يرفع عنها الأرشيف إجراءات السرية والتحفظ".

وأوضح شاليف، أن "الوثائق المذكورة تتضمن أسماء، وتواريخ، ومصادرها الأصلية، وبقيت سرية حتى الآن، ٢٠% من هذه الوثائق ما زالت ترى فيها الحكومة الإسرائيلية سرية للغاية، وهناك الكثير ممن يخافون فتح هذا الألبوم والكاتالوج السري".

وأشار إلى أن "أحد أهم الوثائق السرية معنونة باسم "تقرير باركر" يعود للعام ١٨٢١، و١٢٥ وثيقة من القرن التاسع عشر، وألفي وثيقة قبل العام ١٩٤٨، ولأنه لا يمكن الدخول لتفاصيل هذه الوثائق، فلا يمكن معرفة السبب الذي يجعل الدولة تخفيها كل هذه المدة الزمنية التي تزيد عن سبعين عاماً منذ إقامتها، وفي بعض الأحيان مئتي عام".

وأكد أن "الوضع الإسرائيلي مقارنة مع دول أخرى كالولايات المتحدة، جرت العادة لدى أجهزتها الأمنية مثل (سي آي إيه) و(إف بي آي)، أن تكشف عن وثائقها بصورة دورية، وفي حين أن الأرشيف الوطني في الولايات المتحدة يعتبر مؤسسة مستقلة، فإن الأرشيف القومي الإسرائيلي، تابع لمكتب رئيس الحكومة، الذي يثبت في كل مناسبة أنه ليس شفافاً في التعامل مع المؤسسات الرسمية". وأوضح أن "الوثائق الأرشيفية تخص كل وزارة حكومية على حدة وهيئة رسمية، وفي بعض الأحيان تتناول شخصيات إسرائيلية بعينها، لكن بصورة لافتة وغريبة لا وجود لأرشيف وزارة الحرب، باستثناء ملف واحد يتناول احتلال قطاع غزة في المرة الأولى عام ١٩٥٦، مع أن أجهزة الموساد والشاباك والجيش يديرون أرشيفهم بصورة منفردة كل عن الآخر، خشية أن يتم تسريب وثائقهم لطرف آخر خارج هذه الأجهزة".

وأشار إلى أن "ثلاثة أرباع هذه الوثائق مصدرها ثلاث جهات حكومية: الشرطة، وزارة الخارجية، ومكتب رئيس الحكومة، وتلحقها وزارتا الطاقة، والقضاء، ومراقب الدولة، ومصالحة السجون". وأكد أن "بعض أسماء الوثائق مثيرة للفضول، بينها: "تسع سنوات من بين ٢٠٠٠"، ويتناول كتاباً سرياً عن جهاز الموساد حول الهجرات اليهودية من المغرب، ملف آخر "المحكمة الشرعية في غزة بين ١٩١٣-١٩٢٢"، ووثائق أردنية تم مصادرتها عام ١٩٦٧ عقب احتلال الضفة الغربية من الأردن"، وملفات بعنوانين "منظمات معادية لإسرائيل" أو "الحرب ضد معاداة السامية"، وكتبتها مفوضيات دبلوماسية إسرائيلية حول العالم".

وختم بالقول: إن "ملفات حول مذابح دير ياسين وكفر قاسم، أكبر المذابح التي نفذتها القوات الإسرائيلية، ما زالت سرية، وهناك ١٣ وثيقة من سنوات الأربعينات والخمسينات حول قتل فولك برنادوت، الدبلوماسي السويدي ممثل مجلس الأمن الدولي، الذي قتله عصابة "ليحي" الصهيونية عام ١٩٤٨، وغرق الغواصة ديكر الذي ما زال سرياً".

الاعتداءات في القدس

قامت شرطة الاحتلال بإغلاق جميع بوابات المسجد الأقصى في القدس، وإعتدت على مصليين في باحاته؛ ولم توضح الشرطة أسباب الإغلاق؛ وكانت الأوقاف الإسلامية في مدينة القدس، قد

أعلنت أن شرطة الاحتلال، أغلقت بالسلاسل الحديدية، باب الرحمة في الجهة الشمالية من المسجد الأقصى.

وشهدت منطقة باب الرحمة في المسجد الأقصى المبارك، حالة من التوتر الشديد، وذلك بعدما أزال الفلسطينيون، البوابات الحديدية في ساحة باب الرحمة للمرة الثانية؛ وحاولت قوات الاحتلال المتواجدة في المكان التدخل، لكنها عادت وتراجعت أمام توافد المصلين للمكان. ويطالب المواطنون بفتح مبنى ومُصلى باب الرحمة أمام المصلين، بعد إغلاقه من قبل الاحتلال لأكثر من خمسة عشر عاماً.

وشهدت منطقة باب الرحمة، حالة من التوتر الشديد، إثر المواجهات التي اندلعت بين الشبان الفلسطينيين، وقوات الاحتلال؛ وكانت قوة كبيرة من شرطة الاحتلال، قد اعتدت على المصلين المرابطين في ساحات المسجد الأقصى المبارك، مما أسفر عن إصابة عدد منهم. فيما أكد مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالقدس، أنه لن يتوانى عن القيام بمسؤولياته في ترميم مصلى باب الرحمة والصلاة فيه.

ورفض مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالقدس، جميع الإجراءات والقيود التي فرضتها سلطات الاحتلال على حرية العبادة والصلاة في مصلى باب الرحمة، في الجهة الشرقية من المسجد الأقصى؛ وأفاد المجلس أنه "كلف المستشار القانوني للمجلس، بإبلاغ سلطات الاحتلال على الفور بقرار المجلس، بأنه لن يتوانى عن القيام بمسؤولياته في ترميم مصلى باب الرحمة والصلاة فيه". ويوم الجمعة ٢٢-٢٠٢٠ فتح المقدسيون يتقدمهم المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين، ورئيس وأعضاء مجلس الأوقاف الإسلامية ومشايخ القدس، مُصلى ومبنى باب الرحمة بعد إغلاقه من قبل الاحتلال منذ العام ٢٠٠٣م، وسط هتافات التكبير و"الروح بالدم نفديك يا أقصى"؛ وادى المصلين صلاة الجمعة في الأقصى المبارك بما فيه مصلى باب الرحمة الذي امتلأ بالمصلين.

وكانت شرطة الاحتلال قد دفعت بتعزيزات كبيرة، إلى البلدة القديمة في القدس ومحيط المسجد الأقصى المبارك، على خلفية الدعوات التي وجهت لأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، والاعتصام عند باب الرحمة لإجبار الاحتلال على فتح المبنى المغلق منذ عام ٢٠٠٣.

وكان الرئيس عباس قد أكد انه يجري اتصالات مع الأطراف ذات العلاقة، من أجل وقف هذه الاعتداءات على أبناء الشعب الفلسطيني، وخاصة الاقتحامات المتتالية للمسجد الأقصى المبارك وباحاته الشريفة؛ ودعت حركة فتح، أبناء الشعب الفلسطيني، الى التوجه لبوابات المسجد الأقصى المبارك والاعتصام والصلاة على بواباته حتى يتم فتحها ، معتبرة ما تقوم به قوات الاحتلال في الأقصى المبارك جريمة واستفزاز لمشاعر المسلمين جميعا وتحد صارخ لكل الاعراف والديانات السماوية؛ و"إن إسرائيل تلعب بالنار، وتتوجج المنطقة برمتها، وتسعى لتحويل الصراع من سياسي لديني الذي سيأكل الأخضر واليابس، وما تفعله وصفة لتأجيج الأوضاع برمتها، محملة اسرائيل تداعيات ما تقوم به من جرائم"؛ ودعت حركة فتح العالمين العربي والاسلامي للتدخل الفوري والعاجل لمنع المجزرة بحق الأقصى.

ودعت الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، للمشاركة في فعاليات الجمعة ١-٣-٢٠١٩ تحت شعار " باب الرحمة"؛ كما دعت الهيئة أبناء الشعب الفلسطيني في جميع مناطق تواجده لبدء الاستعداد ليوم ٣٠ آذار القادم الذي سيكون عظيما ومشهودا.

استطلاع رأي بعد تحالف لبيد - غانتس

في تطور دراماتيكي اظهر استطلاع أجرته شبكة الاخبار الإسرائيلية "١٣"، أن حزب "كحول لفان" بزعامة بيني غانتس وتومي لبيد سيحصل على ٣٦ مقعدا، في انتخابات الكنيست لو جرت الآن، في حين تراجع حزب الليكود الحاكم بزعامة نتتياهو إلى ٢٦ مقعدا فقط. وبحسب الاستطلاع، حصلت قائمة "الجبهة والعربية للتغيير" برئاسة احمد الطيبي وايمن عودة على ١٠ مقاعد، بينما حصل اتحاد اليمين الذي يضم احزاب (البيت اليهودي والاتحاد الوطني وقوة يهودية) على ٨ مقاعد وحصل حزب "يهودوت هتورا" على ٧ مقاعد، وحصل "شاس" على ٦ مقاعد، بينما حصلت أحزاب العمل واسرائيل بيتنا واليمين الجديد على ٥ مقاعد لكل منها، وأحزاب كولانو وميرتس والقائمة العربية الموحدة على ٤ مقاعد لكل منها.

وأظهر الاستطلاع ان ٤٥٪ من الجمهور يعتقدون أن نتياهو أكثر الشخصيات ملاءمة لتولي رئاسة الحكومة، بينما يعتقد ٣٦٪ أن بيني غانتس هو الشخص المناسب لهذا المنصب، و ١٩٪ قالوا إنهم لا يعرفون.

وردا على سؤال حول جهود بنيامين نتياهو لتوحيد الأحزاب اليمينية، أجاب ٣٢٪ إن الخطوة كانت مناسبة، و ٤٦٪ أجابوا بأنها غير مناسبة، و ٢٢٪ ردوا بأنهم لا يعرفون. ويظهر من نتائج الاستطلاع أنه على الرغم من الفوز الذي حققه حزب "كحول لفان" إلا أن كتلة اليمين هي التي ستشكل الحكومة بحصولها على ٦١ مقعدا في الكنيست، مقابل ٥٩ مقعدا لكتلة اليسار.

بلدية الاحتلال تصادق على ٤٤١٦ وحدة استيطانية بالقدس

صادقت بلدية الاحتلال في القدس على مخطط استيطاني يشمل مشاريع إسكانية وتجارية عبر بناء أكثر من ٤ آلاف وحدة استيطانية في أرجاء المدينة إضافة إلى بناء ٢٣٥٧٦ متر مربع لأهداف التشغيل والعمل و ٤٢٥٣ متر مربع تخصص للتجارة. وأفادت صحيفة "يسرائيل هيوم"، أنه تم المصادقة من قبل لجنة التنظيم والبناء المحلية على بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في القدس، منها ٤٦٤ وحدة سكنية في مستوطنة "غيلو"، و ٤٨٠ وحدة سكنية في مستوطنة "كريات يوفيل" و ٣٧٥ في مستوطنة "كريات مناحم"، إلى جانب البناء للعرب في شغاف وبيت حنينا.

وأوضحت بلدية الاحتلال بالقدس، أنه وفقا لتوقعاتها، فإن المنطقة الصناعية في "عطروت" ستتطور بشكل كبير في السنوات القادمة، بهدف توفير عدد كبير من المكاتب في المدينة وتوفير فرص عمل وإيجاد حلول للتوظيف والتشغيل.

وقال رئيس البلدية موشيه ليون: "هذه أخبار مثيرة بالنسبة لي وللأزواج الشباب في القدس، وسنزيد من عرض الوحدات السكنية ونعيد الشباب إلى منازلهم، وهذه البداية وقريبا سوف تملأ سماء القدس الارتفاعات".

وسبق أن تم رصد ميزانية تزيد عن ٢٠٠ مليون شيكل، لتكثيف الاستيطان في القدس القديمة من خلال تعزيز الوجود اليهودي في ما يسمى "حارة اليهود"، حيث ستشرف "الشركة لترميم وتطوير

حارة اليهود" على المشاريع الاستيطانية، بينها "مصعد الحائط المبكى" و"قرية جميلة" و"متحف الحي الهوردياني" و"سيفساء أورشليم".

تأتي المصادقة على المخططات الاستيطانية، في الوقت التي أظهرت معطيات جديدة لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، أن القدس تحتل المكان الأول من حيث حجم الهجرة السلبية، حيث أن عدد المغادرين للمدينة يزيد عن عدد المهاجرين إليها.

دمج القنصلية العامة بالسفارة الأميركية في القدس المحتلة

أكد مسؤول أميركي، أن القنصلية العامة للولايات المتحدة في مدينة القدس المحتلة، والتي تخدم الفلسطينيين، سيتم دمجها في السفارة الأميركية الجديدة لدى إسرائيل، في آذار المقبل، محددًا موعدًا لعملية دمج ندد بها الفلسطينيون. وكان وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، قد أعلن في تشرين الأول، قرار إنشاء بعثة دبلوماسية واحدة، ولم يحدد موعد حدوث ذلك.

وقال مسؤول أميركي، الذي تحدث شريطة عدم نشر اسمه، لأن واشنطن لم تعلن بعد هذا الموعد، لـ"رويترز" إن "دمج القنصلية والسفارة سيتم في الرابع أو الخامس من آذار، وسينتهي عنده وضع القنصلية العامة".

ونقل الصحافي الإسرائيلي، باراك رافيد، عن مصادر أميركية أن مبنى اقيم قبل أكثر من ١٧٥ عامًا، ويقع في شارع "أغرون"، سيصبح منزلًا للسفير الأميركي؛ وأنه من ذلك اليوم (الرابع من آذار)، من المتوقع أن يقسم السفير الأميركي، ديفيد فريدمان، إقامته بين مقر إقامة السفير في هرتسليا ومقر إقامة الجديد في القدس.

وأوضح أن إغلاق القنصلية ستؤثر على وضع الفلسطينيين، وأن الخدمات التي تقدم لهم سيتم خفضها، بحيث يصبح مساعد القنصل، "مسؤولًا عن وحدة الشؤون الفلسطينية في السفارة الأميركية لدى إسرائيل". وتابع أنه "لن يكون مسؤول الوحدة الفلسطينية تابعًا بشكل مباشر للسفير، بل سيتبع بشكل هرمي لنائب السفير، وإن التقارير الخاصة بالشؤون الفلسطينية لن ترسل مباشرة إلى واشنطن، ولكن سيتم تحويلها من خلال السفارة الأميركية في إسرائيل". والقنصلية العامة في القدس، تعد أكبر بعثة تخص الفلسطينيين، الذين يسعون بدعم إلى أن تصبح القدس الشرقية عاصمة للدولة التي يريدون إنشاءها على أراضي الـ٦٧. وعندما أصدر بومبيو إعلانه، ندد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة

التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، بقرار إلغاء القنصلية، بوصفه أحدث دليل على تعاون إدارة ترامب مع إسرائيل لفرض "إسرائيل الكبرى" بدلاً من التوصل لحل قائم على وجود دولتين.

المصالحة

لبي أحد عشر فصيلاً فلسطينياً أبرزها: فتح؛ حماس؛ الجهاد؛ الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية؛ حزب الشعب.. دعوة الخارجية الروسية؛ حيث عقدت مباحثات برعاية روسية؛ بعيداً عن ملف المصالحة، بعد تحويل عنوانها إلى "مواجهة المخططات الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية"، تماشياً مع رغبة القاهرة التي أبلغت الفصائل أنها تريد أن تكون رعاية ملف المصالحة حصراً لها، وأنها ترفض نقله إلى أي دولة أخرى .

وقالت مصادر فصائلية أن الحوارات أفرغت من مضمونها مسبقاً، إذ طلبت فتح والسلطة الفلسطينية من الخارجية الروسية تأجيل الحديث في ملف المصالحة إلى وقت آخر، والتركيز على مواجهة صفقة القرن لأنها ذات أهمية أكبر حالياً؛ وذكرت المصادر أن «فتح» قبلت الجلوس مع «حماس» على طاولة واحدة بشرط ألا يُطرح ملف المصالحة، وهو ما وافق عليه الروس خشية انسحاب فتح ، خاصة أن الأخيرة تريد دوراً روسياً مقابل الخطوات الأميركية التي كان آخرها قطع جزء من المساعدات، والتعميم بمنع تحويل الأموال إلى رام الله.

بدأت المباحثات برئاسة نائب وزير الخارجية المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف؛ وافادت المصادر أن النقطة الرئيسية لهذه الجلسات هي إنهاء الانقسام باعتباره العائق امام إمكانيات تحرك وطني في مجابهة التحالف الامريكي الاسرائيلي، و يُعكّر الأجواء و ما زال يضعف الحالة الفلسطينية. وحول كيفية العمل على وقف المهاترات و الاعتراك الإعلامي و العودة الى اتفاق ٢٠١١ و ٢٠١٧ والعمل على البدء بالتطبيق، برعاية مصر الراعية للورقة الفلسطينية بتكليف من جامعة الدول العربية" ؛ كما وأكدوا على السعي المشترك لحل التناقضات من خلال الحوار؛ وعلى "التمسك باتفاق القاهرة للعام ٢٠١٧، مُعبرين عن قلقهم "من تكثيف المحاولات الخارجية لمنع إعادة الوحدة الفلسطينية".

قال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف: "إن الخطوات الأمريكية، أحادية الجانب، تهدف إلى تدمير كل القرارات والأسس، التي تم تحقيقها سابقاً؛ و"إن الإدارة الأمريكية تسعى إلى فرض حلول

أحادية الجانب، وتحاول منذ أكثر من عامين طرح وصفة جديدة تعرف بـ "صفقة القرن"، وهي التي ستعصف بكل ما سبق من قرارات، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية".

وأكد على أهمية أن يتجاوز الفلسطينيون الانقسام ويوحدوا صفوفهم، موضحاً أن ذلك من شأنه أن يعزز موقف روسيا والأطراف الدولية الأخرى التي تطالب بتسوية القضية الفلسطينية على أساس القرارات السابقة؛ وأشار لافروف إلى أن بعض الأطراف في المجتمع الدولي ترى أنه لا توجد إمكانية للتغلب على الانقسام الفلسطيني ولذلك فهم يرون أن حل الدولتين أيضاً بات مستحيلاً.

وتأتي الزيارة لموسكو وجلسات الحوار للفصائل، في وقت تشهد فيه الساحة الفلسطينية تطورات خطيرة، سواء في قضية زيادة حدة الانقسام الداخلي، ولاسيما بعد قرار حل المجلس التشريعي وإنهاء عمل حكومة التوافق الوطني، أو الحصار على القطاع واستمرار مسيرات العودة لقرابة خمسون أسبوعاً؛ كما يأتي ذلك في ظل تحركات نشطة يقوم بها مسؤولون أميركيون في المنطقة، ومباحثات في عدد من العواصم العربية قبيل الإعلان عن فحوى "صفقة القرن" الأميركية الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية..

ورفضت حركة الجهاد، التوقيع على البيان الختامي بسبب؛ بندين: البند الأول هو المتعلق باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي ووحيد دون ربط ذلك بإعادة بناءها وتطويرها وفق اتفاق القاهرة ٢٠٠٥؛ والبند الثاني: متعلق بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

ورداً على موقف الجهاد أوصت اللجنة المركزية، بعدم المشاركة في أي اجتماع مع أي فصيل فلسطيني لا يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني؛ وكان عباس اتخذ قراراً بمقاطعة حركة الجهاد الإسلامي بسبب رفضها التوقيع على بيان يؤكد على أن المنظمة ممثل الفلسطينين.

وقالت فتح إن "برنامج (م.ت.ف) هو حماية المشروع الوطني والحفاظ على الثوابت الوطنية، وحق اللاجئين، وتتمسك حركة فتح بهذه الثوابت، ولن تسمح لصفقة القرن أن تمر، ولا أن يتم فصل

غزة عن الضفة الغربية، وسيبقى الهدف دولة فلسطينية مستقلة وعلى رأسها القدس الشرقية بمقدساتها وتراثها وتاريخها".

وفي سياق متصل، ذكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف أنه "رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها مصر للتقريب بين الفصائل الفلسطينية فإن التحركات السياسية الفلسطينية تزيد من البون "الفصل" بين غزة والضفة". واعتبر أن مواصلة حماس الهيمنة على غزة والقسوة والقيود الاسرائيلية والاجراءات التقييدية على السلطة الفلسطينية "قد تؤدي بالاضع للانفجار"، وأشار إلى أنه "مع تلاشي احتمالات المصالحة، فإن سكان غزة يعتبرون أنهم تركوا لمصيرهم بدون تمثيل وإغاثة ومنفذ"، منوها إلى أن السلطة الفلسطينية دفعت رواتب مقلصة هذا الشهر، فيما لم يتلقى حوالي ٥٠٠٠ آلاف موظف أي مرتب أو دفعة مالية.

وتحدث عن جهود الأمم المتحدة لتنفيذ حزمة التدخلات الاقتصادية والانسانية العاجلة في غزة والتي دعت لها لجنة الاتصال في اجتماعها، مبينا أن "قطر منحت ٢٠ مليون دولار لتعزيز عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي و الأونروا ومبادرة النقد مقابل العمل". وقال إن ذلك سيخلق حوالي ١٠ آلاف فرصة عمل مؤقتة في غزة، لافتا إلى أن البنك الدولي بادر لتقديم برنامج مماثل "يفترض أن يوفر ٥ آلاف فرصة عمل مؤقتة".

السلطة الفلسطينية تنشئ منظمة لشراء الأراضي داخل إسرائيل

ذكرت وسائل اعلام عبرية، أن داني عيتر رئيس صندوق قيام دولة اسرائيل، كشف خلال كلمته التي ألقاها في مؤتمر القدس ١٦، بأن السلطة الفلسطينية قامت بتشكيل منظمة جديدة بهدف شراء أراضي في الجليل والنقب ووسط إسرائيل".

وقالت القناة السابعة العبرية، إن تصريح "عيتر" جاء في إطار الحديث عن أهمية صندوق قيام "دولة إسرائيل"، حيث كشف أيضاً بأن الصندوق قد اشترى خلال العام الماضي أراضي بقيمة ٥٠٠ مليون شيقل. وحذر عيتر الحاضرين، قائلاً: "حري بكم أن تعرفوا بأن نسبة اليهود التي تقطن في المنطقة الواقعة من حدود لبنان إلى مدينة جنين فقط ١٥% من مجموع السكان. ونوه إلى أن هناك خطة للصندوق بتوطين أكثر من مليون يهودي في النقب والجليل مع حلول عام ٢٠٤٠.

أوضاع قطاع غزة

مع عدم التزام العدو بتفاهات التهئة والتي تجهد مصر للابقاء عليها حتى بالحد الأدنى؛ اخذت فعاليات الاربك الليلي تعود؛ وكذلك البلونات الحرارية؛ وتجدد المسير البحري؛ وشهدت الايام الاخيرة تسخين محدود على حدود القطاع وسط تخوف من انزلاق الامور الى حرب جديدة تخشاها اسرائيل حاليا ؛ ويؤكد الفلسطينيون انهم لن يبقوا صامتين على مواقف العدو من التفاهات وسوف يصعدون تدريجيا مسيرات العودة؛ فيما أكدت شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، في تقييم استخباراتي لعام ٢٠١٩، أن هناك احتمال كبير للتصعيد في قطاع غزة والضفة الغربية خلال العام الجاري، مشيرة إلى وجود احتمال كبير، لقيام حركة حماس "بشن هجوم ضد قوات الجيش".

واعترت أن حركة حماس قد تبادر إلى عملية هجومية واسعة تؤدي إلى حرب، "في محاولة لإدخال تدخل دولي إلى الصورة وتغيير الوضع الإنساني في قطاع غزة"؛ وذكرت وسائل العدو، إنه إثر هذه التقديرات، قرر رئيس أركان الجيش الجديد، أفيف كوخافي، وضع الاستعدادات لحرب في قطاع غزة على رأس سلم أولويات الجيش، والمصادقة على خطط حربية وتشكيل "مديرية أهداف" في القطاع.

وبحسب "أمان"، فإنها غيرت تقديراتها السابقة بأن حماس لن تقدم على شن عملية عسكرية أو الدخول في حرب، وتعتبر الآن أنه في أعقاب عدم رضى حماس من تقدم المحادثات مع الوسطاء المصريين، وأن الحركة تعتقد الآن أنه من شأن خطوة متطرفة فقط أن تؤدي إلى تغير الوضع في القطاع.

وتقول تقديرات "أمان" إن حماس قد تطلق صواريخ باتجاه المدن الإسرائيلية، والعمل من داخل أنفاق أو إطلاق قذائف مضادة للمدركات ضد أهداف عسكرية أو مدنية في محاولة لإسقاط عدد كبير من الخسائر، وأن تجر إسرائيل إلى رد مختلف عن عملياتها خلال جولات القتال القصيرة، وأن حماس باتت على استعداد لتحمل مخاطر؛ ولا تستبعد تقديرات حماس احتمال اشتعال الوضع في الضفة الغربية أيضا.

ورأت تقديرات "أمان" أن زعيم حماس في غزة، يحيى السنوار، يحاول إدارة الأزمات، والتحكم في نسب التوترات، لكنها استدركت بالقول ان السنوار :ينظر إلى العمليات المسلحة أنها وسيلة من أجل تحقيق أهداف هامة لقطاع غزة، وأنه لن يتردد من الدخول في مواجهة واسعة، حتى لو كان الثمن مسا شديدا بحماس وقواعدها ؛ وتتوقع "أمان" حربا شبيهة بالعدوانين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤، وعدم احتلال القطاع لفترة طويلة.

وصادق كوخافي، في الأسبوعين الأخيرين، على عدة خطط حربية لعمليات عسكرية في القطاع وبسيناريوهات مختلفة، وفقا لقرار الحكومة ؛ وعقد كوخافي اجتماعات مع قادة المنطقة الجنوبية في الجيش وجهات ذات علاقة؛ كذلك شكل كوخافي "مديرية أهداف" تكون مهمتها تحديد "أهداف نوعية" في القطاع من أجل مهاجمتها. وتشمل هذه "المديرية" ضباط استخبارات وضباط ميدانيين تكون مهمتهم تحليل نوعية الأهداف وبناء خطة عمل لمهاجمتها.

كذلك أوعز بنشر جنود نظاميين عند بطاريتي "القبة الحديدية" ، التي يفترض أن تصبح عملائية حتى نهاية العام الحالي، وعندها ستكون لدى الجيش عشر بطاريات "قبة حديدية".

وذكرت وسائل اعلام عبرية، أن بعض قادة وجنود جيش الاحتلال العاملين على حدود قطاع غزة، انتقدوا بشدة سياسات وتعليمات إطلاق النار على المتظاهرين الفلسطينيين، عند السياج الحدودي في القطاع؛ وقال موقع "والا" العبري ، نقلا عن أحد القادة في لواء المظليين قوله: "عندما نطلب من القادة فوقنا، توضيح سبب تقييد تعليمات إطلاق النار، يجيبوننا بأن هناك تقييم جديد للوضع، وهذه هي المبادئ التوجيهية ويجب التقيد بها"، مشيراً إلى أنه في بعض حالات القنص، يجب أخذ موافقة قائد الكتيبة.

وقال أحد القادة في القوات المدرعة بالجيش، إنه "في بداية النشاطات على حدود قطاع غزة، كانت التعليمات في السابق، الرد مباشرة إذا أصيب أي جندي، أو على أي حادث مماثل، وقصف مواقع مراقبة لحركة حماس". وأضاف: "لكن في الآونة الأخيرة تم تشديد التعليمات، وطلب من الجنود الحصول على موافقة القادة من أجل فتح النار، كما حدث يوم الأحد عقب إصابة جندي من لواء الناحل بجروح إثر إلقاء عبوة متفجرة صوب الجنود".

ووفقا لموقع "والا" العبري، قال جنود بالجيش الإسرائيلي إن "الفلسطينيين أصبحوا يأتون إلى السياج الحدودي بمزيد من الشجاعة والجرأة، وذلك بعد أن ضربت نيران قناص فلسطيني خوذة ضابط إسرائيلي عند حدود القطاع وأدت إلى إصابته في رأسه، حيث لم يرد الجيش الإسرائيلي بقوة كبيرة على الحادثة".

فيما حملت مصادر، في غرفة العمليات المشتركة، التابعة للمقاومة الفلسطينية، جيش الاحتلال، تداعيات ما يجري على الحدود الشرقية لقطاع غزة؛ واستمرار جرائم الاحتلال، سيشعل الأوضاع في مناطق غلاف غزة، بحيث لا يستطيع ننتياهو، أن يوقف غضب المقاومة الفلسطينية.

القمة العربية الأوروبية

في شرم الشيخ عقدت القمة العربية الأوروبية تلبية لدعوة الرئيس المصري؛ ومشاركة الرئيس عباس؛ وتناولت القمة والتي عقدت لأول مرة العديد من الموضوعات السياسية والاقتصادية والمسائل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها القضية الفلسطينية وسبل التوصل إلى السلام الشامل والعادل. وملفات سوريا وليبيا واليمن والجهود العربية والأوروبية والأممية المبذولة، ومناقشة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول العربية والأوروبية، وبحثت التحديات المشتركة بين الجانبين، مثل مكافحة الإرهاب وملف الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والسلاح.

واجتمع الرئيس عباس، مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي؛ على هامش المؤتمر؛ وبحث الرئيسان مجمل التطورات خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية في ظل استمرار تصعيد العدو، والجهود المبذولة لإعطاء دفعة لعملية السلام.

المطالبة برحيل الرئيس عباس

احتشد الاف المواطنين يوم الاحد ٢٤-٢-٢٠١٩؛ وسط مدينة غزة للمشاركة في حملة سياسية منظمة للمطالبة برحيل الرئيس عباس وهتفوا ضده.

من جانبه قال الحراك الشعبي خلال الفعالية: "نؤكد اليوم أن غزة ليست حمل إضافي بل هي خزان الثورة ونؤكد أننا لسنا عبيد للحاكم؛ وهذه لحظة تاريخية من عمر الوطن نقف فيها ضد الاستبداد والظلم؛ و"جننا اليوم للمطالبة بانتخابات عامة رئاسية وتشريعية ومحلية ولن ترهبنا سياسة التخوين. ودعا البيان الختامي للفعالية "إلى عدم التعامل مع الرئيس عباس كرئيس للشعب الفلسطيني وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي يحول عباس دون تنظيمها منذ عام ٢٠٠٩".

وذكر أن الرئيس عباس "يعتقل المعارضين السياسيين ويفرض حصاراً على قطاع غزة وتسبب بتجويع عائلات كثيرة بعد قطع رواتبها". وطالب البيان جامعة الدول العربية والهيئات الدولية بـ"نزع الشرعية عن الرئيس عباس"، داعياً المؤسسات الحقوقية الدولية لإنهاء معاناة شعبنا في غزة. وكان الحراك دعا في ٢١ شباط الجاري "للخروج في مسيرات حاشدة يوم الأحد"؛ للمطالبة برحيل الرئيس محمود عباس.

يشار إلى أن الجبهة الشعبية والجهاد الاسلامي وباقي الفصائل رفضوا هذه الحملة، واعتبروها عبئاً اضافياً على المواطنين.